AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 517 700 Fax: 5130 36
Website: www.au.int

PA16808

الموقف الأفريقي الموحد بشأن فعالية العمل الإنساني

أفريقيا واحدة، صوت واحد، رسالة واحدة خلال

القمة العالمية للعمل الإنساني

مساهمة الاتحاد الأفريقي بشأن

الأجندة من أجل الإنسانية

التي ستُقدم إلى القمة العالمية للعمل الإنساني

إسطنبول، تركيا، 23-24 مايو 2016

FV:03/03/2016 17:31

جدول المحتويات

توطئة		2
مقدمة		5
أولا	الديباجة	9
ثانيا	الخلفية	13
ثالثا	السياق والمبررات	14
رابعا	مرتكزات الموقف الأفريقي الموحد	17
خامسا	بيان موقفنا الأفريقي الموحد حول فعالية العمل الإنساني	18
0.5	دعائم الموقف الأفريقي الموحد حول فعالية العمل الإنساني	20
1.5	الدعامة الأولى: المسؤولية الأساسية للدولة	20
2.5	الدعامة الثانية: معالجة الأسباب الجذرية والحلول الدائمة للأزمات الإنسانية	20
3.5	الدعامة الثالثة: الحكم وحقوق الإنسان	22
4.5	الدعامة الرابعة: التنمية وحلقة وصل السلم والأمن	23
5.5	الدعامة الخامسة: المنظومة المؤسسية	26
6.5	الدعامة السادسة: إضفاء الصبغة المحلية على أطر المعايير والسياسات وتنفيذها	29
7.5	الدعامة السابعة: حماية ومساعدة السكان المتضررين	30
8.5	الدعامة الثامنة: المعرفة، الابتكار، البحوث، البيانات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	31
9.5	الدعامة التاسعة: دور المجتمعات المضيفة، السكان المتضررين، القطاع الخاص، المجتمع المدني الأفريقي، والمهجر والشباب	32
10.5	الدعامة العاشرة: تمويل العمل الإنساني والشراكات	33
سادسا	ما بعد اسطنبول وآليات التنفيذ	36
الخاتمة		36

التوطئة

"... ينبغي أن تستمر أفريقيا في التحدث بصوت واحد والعمل بشكل جماعي لتعزيز مصالحنا ومواقفنا في الساحة الدولية المشتركة ..."[1]

يرحب الاتحاد الأفريقي **بالأجندة من أجل الإنسانية** التي اقترحها سعادة السيد بان كيمون، الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المقدم إلى القمة العالمية للعمل الإنساني تحت عنوان: " **إنسانية واحدة تتقاسم المسؤولية**".

إنّ مراجعة المنظومة الإنسانية الحالية وإعادة تحديدها لتنسجم مع التشكيلة العالمية المعاصرة، وذلك في ضوء المشهد الإنساني السريع التغير . وعلى هذا الضوء، أقدر أيضا عناصر الموقف الأفريقي الموحد بشأن فعالية العمل الإنساني، في إطار مساهمة أفريقيا في الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة.

يجسد الموقف الأفريقي الموحد عزم قادة أفريقيا على معالجة الأسباب الجذرية والعمل تدريجيا على الحد من ظاهرة النزوح القسري في القارة. ومن تطلعاتنا أن نحقق تحول القارة اجتماعيا واقتصاديا على المدى الطويل تمشيا مع أجندة 2063. ومع ذلك، فنحن على قناعة بأننا لن نقدر على تحقيق هذا الهدف الجدير بالثناء والتنمية المستدامة في القارة دون معالجة قضايا النزوح القسري بطريقة جوهرية.

واليوم، تواجه القارة الأفريقية بعضا من حالات الطوارئ الإنسانية الأكثر تعقيدا في العالم. تحدُث حالات الطوارئ في بعض الأحيان نتيجة للكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان، لكنها، في أحيان أخرى كثيرة، تتولد من الصراعات التي تؤدي إلى النزوح الجماعي للأشخاص داخل وعبر الحدود الوطنية معا. وهذه الآثار مجتمعة تجعل الوضع الإنساني السائد في القارة أكثر تعقيدا. وعليه، يمثل هذا الموقف الأفريقي الموحد تقدير أفريقيا وفهمها للمشهد الإنساني والتدخل الضروري لتقديم استجابة وحل مستدامين لمثل هذه

[1] القفرة 5 من إعلان الاتحاد الأفريقي بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لتأسيسه.

الأوضاع.

ومن الأهمية بمكان، لفت الانتباه إلى أن أحد أهم التقديرات للوضع الإنساني في القارة يتمثل في دور الدولة الأساسي ومسؤوليتها. وبعبارة أخرى، تقر أفريقيا بأنه تقع على عاتق الدول قطع التزامات بضمان التقديم الفعال للإغاثة والحماية والمساعدة الإنسانية، على اختلاف تشعباتها.

وعلاوة على ذلك، فإن موقفنا في القارة اليوم، هو أيضا بناء مرونة دولنا ومجتمعاتنا لتصمد على نحو أفضل خلال حالات الطوارئ المعقدة، سواء منها ما تأتي بغتة أو ما هي بطيئة في طابعها. ويعني ذلك من ثَم أن الدول ستكون مستعدة، وأنها– في استجاباتها – ستقوم ليس فحسب بإعادة البناء بطريقة أفضل، ولكن أيضا بضمان وجود آليات تعامل مناسبة تكون مدمجة لتمكينها من التأهب لمواجهة الصدمات في المستقبل التي قد تؤثر على المجتمعات. في الوقت ذاته، يجب أن تكون الدول مستعدة لتقدير البيئة بشكل أفضل، بما في ذلك التخفيف من آثار وعواقب تغير المناخ من حيث تأثيرها على المجتمعات.

وأخيرا، فإننا في قارة أفريقيا نقدر أيضا العدد الكبير جدا من الاحتياجات المتنافسة على الموارد على مستوى العالم، لاسيما في مجال المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، فموقفنا في القارة يلزمنا بالعمل على زيادة تدفق الموارد لتلبية متطلبات التدخل الإنساني. سيتم حشد كل من الحكومات والقطاع الخاص، بما فيه الأفراد من أصحاب الثروات في القارة، لسد الاحتياجات المالية في مجال العمل الإنساني على نحو أفضل.

لا يسعنا إلا أن أؤكد أنه، عند صوغ المنظومة الإنسانية العالمية الجديدة، تقف أفريقيا جاهزة للمساهمة بحصتها في التفعيل الكامل، وأن ثمة حاجة إلى منظومة أكثر واقعية وقوة تكون مناسبة لغرض وتحديات القرن الحادي والعشرين.

أود أن أعرب عن تقديري العميق لكل من مفوضية الاتحاد الأفريقي، لجنة الممثلين الدائمين، اللجنة الفرعية للاجئين والعائدين والنازحين داخليا وجميع أصحاب المصلحة، الذين ساهموا بشكل فعال في نجاح عملية التشاور على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية

خلال صياغة هذا الموقف الأفريقي الموحد. والثناء موصول للموقف الأفريقي الموحد للعناية التي أولتها جميع الدول الأعضاء، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، المجتمع المدني والمهجر، شركاء الاتحاد الإفريقي، الشعوب الإفريقية والمجتمع الإنساني العالمي ككل، في تحسين فعالية العمل الإنساني في القارة.

إدريس ديبي
رئيس جمهورية تشاد ورئيس الاتحاد الأفريقي

مقدمة

يسرني أن أنشر الموقف الأفريقي الموحد حول **فعالية العمل الإنساني،** في إطار **الأجندة من أجل الإنسانية،** لتقديمه خلال القمة الإنسانية العالمية الأولى المقرر عقدها يومي 23 و24 مايو 2016 في إسطنبول، تركيا.

تم إعداد الموقف الأفريقي الموحد بناءً على مقرر المجلس التنفيذي **EX.CL/DEC.817 (XXV)** الصادر في يونيو 2014، الذي "... دعا مفوضية الاتحاد الأفريقي، بتعاون وثيق مع اللجنة الفرعية للاجئين والنازحين داخليا التابعة للجنة الممثلين الدائمين إلى إعداد موقف أفريقي موحد لتقديمه خلال القمة الإنسانية العالمية... وإلى رفع تقارير مرحلية باستمرار إلى المجلس التنفيذي خلال كل دورة عادية في فترة ما قبل القمة الإنسانية العالمية... ". وقد كان لذلك تأثير مباشر على إعلان الأمين العام للأمم المتحدة عن عقد مؤتمر عالمي للعمل الإنساني لأول مرة في التاريخ.

صيغ الموقف الأفريقي الموحد من خلال عملية سياسية تشاورية شاملة، وتلقى مساهمات من كل من الدول الأعضاء، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، مؤسسات وأجهزة الاتحاد الأفريقي، ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة تشمل القطاعين العام والخاص، البرلمانيين، المجتمع المدني، المهجر، والشباب.

يتسق الموقف الأفريقي الموحد مع القرارات السابقة للمجلس التنفيذي ومؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، التي دعت إلى إيجاد **حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية** من أجل التصدي بفعالية للأزمات الإنسانية في القارة.

وعليه، يُعتبر الموقف الأفريقي الموحد، الذي يركز على **فعالية العمل الإنساني في أفريقيا،** توطيدا لتطلعات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وشعوبها إلى الإصلاحات المنشودة التي تريدها في منظومة العمل الإنساني العالمي لجعلها أكثر فعالية وجدوى في المستقبل. في هذا الصدد، يمثل الموقف الأفريقي الموحد مساهمة أفريقيا في تشكيل منظومة إنسانية

في المستقبل – أجندة من أجل الإنسانية – على النحو الذي اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة.

لذا أود أن أشدد على أهمية هذه الوثيقة، وأن أضيف كذلك أنها ليس مجرد سرد لمؤتمر العالمي الإنساني، بل ينبغي أن يُنظر إليها، أولا وقبل كل شيء، كخارطة طريق ورؤية لأفريقيا على المدى البعيد حول النزوح القسري تمشيا مع أجندة 2063. وفي هذا الصدد، يؤكد الموقف الأفريقي الموحد – ويذكّر – على المُثل العليا لحركة الوحدة الافريقية والقيم المشتركة الأفريقية، باعتبارها أسس المنظومة الإنسانية في أفريقيا.

تمثل الوثيقة تعبيرا عن القيم الأساسية في أفريقيا، وجوهر الكينونة الأفريقية، وتمتد إلى كنه ما تفكر به أفريقيا والمكانة التي تبوؤها لنفسها ولشعوبها، وكذلك التزامها بفعالية العمل الإنساني في القارة.

ولتحقيق هذه التطلعات، يمنح الموقف الأفريقي الموحد الأولوية للدعائم العشر التالية: (1) تعزيز المسؤولية الأساسية للدولة، (2) معالجة الأسباب الجذرية وتقديم الحلول الدائمة، (3) تحسين الحكم وحقوق الإنسان، (4) التصدي للتنمية، باعتبارها حلقة الوصل بين السلم والأمن، (5) وضع إجراءات لإصلاح المنظومة المؤسسية، (6) إضفاء الصبغة المحلية على الأطر المعيارية والسياسة وتنفيذها، (7) حماية ومساعدة السكان المتضررين، (8) الاستثمار في المعرفة، الابتكار، البحوث، البيانات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، (9) تعزيز دور القطاع الخاص، المجتمع المدني الأفريقي، المهجر والشباب، و (10) تمويل العمل الإنساني والشراكات.

يرتكز الموقف الأفريقي الموحد على مبدأ عريق مفاده أن فعالية العمل الإنساني مرهونة بوجود دولة قادرة، وعليه يدعو إلى تعزيز قدرات الدولة على: التنبؤ، والمنع والاستجابة والتكيف.

ولتحقيق هذه الرؤية والأهداف، يقترح الموقف الأفريقي الموحد، على المدى المتوسط، خطة عمل تستغرق عشر سنوات في المجالات ذات الأولوية الخمسة التالية:

1. تعزيز دور الدولة في مجال العمل الإنساني؛
2. إصلاح المنظومة الإنسانية؛
3. معالجة الأسباب الجذرية وتقديم حلول دائمة؛
4. الانتقال من وضع المعايير إلى التنفيذ؛
5. اتخاذ إجراءات للربط بين العمل الإنساني والتنمية المستدامة.

ما كانت صياغة الموقف الأفريقي الموحد لتتم لولا الالتزام والتفاني والقيادة التي تحلت بها اللجنة الفرعية للاجئين والعائدين والنازحين داخليا التابعة للجنة الممثلين الدائمين، تحت قيادة معالي امين بعلي، سفير الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبإشراف من سعادة عائشة عبد الله، مفوضة الشؤون السياسية؛ وكذلك المشورة التي قدمها الفريق الاستشاري الرفيع المستوى والشركاء.

وبعد اعتماد الموقف الأفريقي الموحد من قبل الدورة العادية الثامنة والعشرين للمجلس التنفيذي والدورة العادية السادسة والعشرين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، فقد آن الأوان لفتح صفحة جديدة من شأنها أن تحوّل التطلعات الواردة في الموقف الأفريقي الموحد إلى واقع ملموس لما فيه مصلحة شعوبنا. نحن بحاجة إلى استراتيجية قوية للتعامل مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وأصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص.

وكما دعا المؤتمر، سينتهز الاتحاد الأفريقي الفرصة التي يتيحها المؤتمر العالمي حول العمل الإنساني للتعبير عن انشغالاته، وفي الوقت ذاته لإشراك المجتمع العالمي أيضا في الترويج للموقف الأفريقي الموحد وأجندة أفريقيا حول القضايا الإنسانية.

وعليه، ففي الوقت الذي تفتح فيه أفريقيا حوارا مع المجتمع الدولي، تمشيا مع موضوع

الموقف الأفريقي الموحد: "قارة أفريقية واحدة، صوت واحد، رسالة واحدة خلال المؤتمر العالمي حول العمل الإنساني"، أدعو الدول الأعضاء، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، الشعوب الافريقية و أصحاب المصلحة، إلى العمل على إبقاء المسألة قيد النظر مع روح الملكية التي تم التحلي بها خلال صياغة الموقف الأفريقي الموحد والالتزام بتنفيذ الأولويات المبينة فيه.

ونود أن نعول على الدعم المستمر من كل مَن قدم مساهمة في هذا العمل، وعلى جميع أصحاب المصلحة الذين دعموا أفريقيا بشأن خارطة الطريق حول المسائل الإنسانية. كما أننا، في الوقت ذاته، نرحب بانضمام أصحاب المصلحة الآخرين الذين سنحتاج إلى مساهماتهم القيمة لترجمة تطلعات هذا الموقف الأفريقي الموحد إلى واقع ملموس.

الدكتورة نكوسازانا دلاميني زوما
رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي

أولا–ديباجة:

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في أديس أبابا، إثيوبيا خلال الدورة العادية السادسة والعشرين للاتحاد المنعقدة يوم 30 يناير 2016،

1. **نلاحظ** العملية السياسية التي شملت مشاورات شاملة وتشاركية في كافة الأقاليم الخمسة للاتحاد ضمت كل من الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ووكالات الأمم المتحدة، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومختلف أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والإقليمي والقاري بين القطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية ورابطات الشباب، والمرأة والمهجر؛
2. **نقرّ** بقيادة اللجنة الفرعية للاجئين والعائدين والنازحين داخليا التابعة للجنة الممثلين الدائمين والدور التنسيقي الذي تقوم به مفوضية الاتحاد الأفريقي، لا سيما إدارة الشؤون السياسية، والدعم الفني من الفريق الاستشاري الرفيع المستوى والمجلس النرويجي للاجئين ووكالات الأمم المتحدة، وكذلك مختلف الشركاء، في تيسير هذه العملية؛
3. **نكرّر** مبادئ الوحدة الأفريقية الشاملة والقيم المشتركة باعتبارها أسس الاستجابة الإنسانية لأفريقيا والدعوة إلى الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية؛
4. **ندرك** أنّ الاتحاد الأفريقي يسعى إلى تحقيق أجندة العمل الإنساني الخاصة به، تمشيا مع تطلعات إعلان الذكرى الخمسين والرؤية الطويلة الأمد المتضمنة في أجندة 2063، في المجالات الثلاثة وهي: الحكم الديمقراطي والتشاركي؛ السلم والأمن والتنمية الشاملة المركزة على الشعوب وما يترتب عنها من نتائج باعتبارها العوامل المحركة للأزمات الإنسانية والحلول الدائمة.
5. **نكرّر ونقرّ** بأن هناك صلة لا تنفصم بين الحكم الرشيد، والتنمية والسلم والأمن وتغير المناخ، وما لها من تأثير على النظام الإنساني. **نؤكد مجددا** رؤيتنا الجماعية في الموقف الأفريقي الموحد بشأن أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015.
6. **نكرّر أيضا** الحاجة إلى التركيز على الشعوب في كافة جوانب الاستجابة الإنسانية. وتمشيا مع ذلك، نستحضر الدعامة 3 من الموقف الأفريقي الموحد بشأن أهداف التنمية المستدامة والمتعلقة بـ "التنمية المركزة على الشعوب". وبالنسبة للدعامة 7، من الضروري أن نتوقع ونمنع ونستجيب لأهم المخاطر التي تهدّد الصحة والرفاهية وتزيد الوضع الإنساني سوءًا–

مثل العنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي، من خلال ترشيد الحماية والوقاية في كافة جوانب المساعدة الإنسانية. ونحتاج أيضا إلى تفعيل الأنظمة والخدمات الصحية خلال فترة التعافي من الأزمات وخلال الأزمات التي يطول أمدها، ودمج خدمات الصحة الإنجابية ومنع العنف القائم على نوع الجنس في الاستجابة الإنسانية.

7. **نشدّد أيضا** على **الدعامة 5، الفقرات من 64 إلى 67**، التي **نقرّ** فيها بأهمية السلم والأمن في أفريقيا والعالم، الصلة التي لا تنفصم بين التنمية والسلم والأمن والاستقرار؛ ونؤكد من جديد أنّ "السلم والأمن ضروريان لتحقيق تطلعات التنمية في القارة لا سيما بالنسبة للبلدان المتضررة من النزاعات وتلك الخارجة منها... "

8. **نلتزم** بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات من خلال معالجة العوامل التالية المحفزة لها: "...معالجة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والاستبعاد؛ تعزيز الحوكمة الشاملة للجميع؛ ومكافحة جميع أشكال التمييز؛ وتحقيق الوحدة في ظل التنوع من خلال الممارسات والآليات الديمقراطية على الصعيد المحلي والوطني والقاري..." ومنع نشوب النزاعات المسلحة، وذلك من خلال اتخاذ التدابير التالية: "... تعزيز التعاون العابر للحدود من أجل تسوية النزاعات، وتدعيم الأمن عبر الحدود؛ تنفيذ البرامج الشاملة لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات، بما في ذلك المنظومة الأفريقية للسلم والأمن في البلدان الخارجة من النزاعات من خلال الشراكة الفعالة على الصعيد الإقليمي والقاري؛ ودعم التمويل المحلي لتسوية النزاعات وتحقيق الاستقرار؛ وتشجيع استخدام الوسطاء لتسوية النزاعات، بما في ذلك الآليات التقليدية لتسوية النزاعات..."؛

9. **نقرّر** بالعمل من أجل تحقيق رؤيتنا لأفريقيا آمنة وتنعم بالسلام، "...نطمح إلى إسكات الأسلحة بحلول عام 2020 وتحقيق السلم لجميع الشعوب من خلال إنهاء جميع الحروب والنزاعات المدنية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الإنسانية، والعنف القائم على نوع الجنس والنزاعات العنيفة ومنع الإبادة الجماعية، والتعهد بعدم توريث عبء النزاعات للأجيال الأفريقية الصاعدة؛

10. **نقرّ** بأن الواقع الإنساني السريع التغير تجاوز النظام الإنساني العالمي الذي وضعته الأمم المتحدة بموجب **قرار 46/182 وندعو** إلى الإصلاح لجعل العمل الإنساني أكثر أهمية يتم في الوقت المناسب بفعالية ويفي بالغرض المحدد؛

11. **نحيط علما** بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان " إنسانية واحدة: مسؤولية مشتركة " والأجندة من أجل الإنسانية المقترحة في خمسة مجالات أساسية، وكذلك التوصيات الواردة في التقرير العالمي لمشاورات القمة العالمية للعمل الإنساني في المواضيع الأربعة وهي: فعالية العمل الإنساني، والتحول من خلال الابتكار، والحد من حالات الضعف وإدارة المخاطر وتلبية احتياجات السكان المتضررين من النزاعات، ومجالات العمل الخمسة المقترحة وهي: الكرامة والسلامة والقدرة على التكيف، والشراكات، والتمويل، والمساعدات الإنسانية لتشكيل هيكل مستقبلي للعمل الإنساني؛
12. **نشدّد على:** الحاجة إلى إنشاء و/أو تعزيز هيكل محلي ووطني وإقليمي وعالمي للحوكمة الإنسانية مستجيب وشفاف وقابل للمساءلة، بما في ذلك من خلال التمثيل الكامل والعادل للبلدان الأفريقية؛
13. **نقرّ** بالضيافة المقدمة إلى اللاجئين والنازحين من الدول الأعضاء وفاءً بالالتزامات الدولية، وبالتقدم المحرز في وضع المعايير بما في ذلك اعتماد مختلف الأطر المعيارية وأطر السياسة. **وندعو إلى** التصديق على هذه الصكوك وتعميمها على نطاق واسع وتنفيذها بشكل فعال بغية تعزيز حماية ومساعدة الأشخاص المتضررين من الأزمات الإنسانية.
14. **ندرك ونقرّ** بوجود عدد من الأسباب المؤدية إلى زيادة الأشخاص عديمي الجنسية في أفريقيا ونعرب عن قلقنا من العدد المرتفع لعديمي الجنسية في القارة بما في ذلك الأطفال؛
15. **ندرك** أنّ الاتجاهات الديمغرافية الحالية التي أدت إلى تزايد أعداد الشباب يتطلّب استراتيجيات وسياسات عامة اجتماعية و اقتصادية سليمة، ولا سيما في مجالات العمالة والتعليم والخدمات الصحية والإسكان بغية تعزيز العائد الديمغرافي المصاحب لذلك؛
16. **نعرب عن قلقنا من** أن الوضع المتدهور للنزوح والتنقل والهجرة البشرية في القارة أخذ أبعادً غير مسبوقة. **ونحيط علما** بمنتدى أكرا الأفريقي حول الهجرة ومقرراته بما في ذلك الموقف الأفريقي الموحد بشأن الهجرة ونتائج قمة الاتحاد الأفريقي–الاتحاد الأوروبي حول الهجرة المنعقدة في فاليتا؛
17. **نعرب عن قلقنا** من أن أفريقيا تواجه تزايد التطرف والنزعة الأصولية والإرهاب باعتبارها أخطارً تهدد مستقبل الأمن والاستقرار في القارة؛

18. **نقرّ** بالإنجازات التي تحققت في القارة في مجال الديمقراطية والحكم، إلا أنّنا **نعرب عن قلقنا** إزاء أعمال العنف السياسي وما ينجم عنه من اضطرابات مدنية تشكّل عوامل دافعة محتملة للأزمات الإنسانية في القارة؛
19. **نؤكد على** تعزيز المزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والهياكل الإقليمية والقارية، ودعم دورها المكمل في معالجة قضايا النزوح القسري في أفريقيا، لا سيما من خلال العمل السياسي؛
20. **نشدّد على** أن القمة العالمية للعمل الإنساني تتيح فرصة فريدة تمكّن أفريقيا من التوصل إلى توافق للآراء بشأن التحديات المشتركة والأولويات والتطلعات، والتغيرات التي تود أن تراها أفريقيا في الطريقة التي ينظم وينجز بها العمل الإنساني في العالم وفي أفريقيا.
21. **نشدّد على** دور الاستعمار والاحتلال الأجنبي في تفاقم التحديات التي تواجهها المجتمعات المحلية عبر العالم والحاجة إلى معالجة المسائل المتعلقة بها بصورة تضمن الاحترام الكامل للحقوق والتعويضات المناسبة على الأضرار والخسائر التي تكبدتها هذه المجتمعات.
22. **ندرك** أنّ الجهود الرامية إلى القضاء على كافة أشكال العنصرية أو التمييز والقذف واللاتسامح وعدم احترام الأشخاص الآخرين تظل غير فعالة وغير كافية على الصعيد الدولي.

اتفقنا على ما يلي:

نلتزم بالتحدث بصوت واحد والعمل معا لضمان إسماع صوت أفريقيا ودمجها بصورة كاملة في القمة العالمية للعمل الإنساني، وبناء الزخم للقدرات التحولية الوطنية والقارية من أجل إرساء نظام فعال للعمل الإنساني في أفريقيا مع خطة تشمل خمسة المجالات ذات الأولوية التالية :

أ. تعزيز دور الدولة في مجال العمل الإنساني.
ب. إصلاح هيكل العمل الإنساني.
ج. معالجة الأسباب الجذرية وإيجاد حلول دائمة.
د. الانتقال من وضع المعايير إلى التنفيذ.
هـ. اتخاذ التدابير الرامية إلى الربط بين العمل الإنساني والتنمية المستدامة.

ثانيا– خلفية:

1. **إذ نستحضر** مقرر المجلس التنفيذي**EX.CL/Dec.817 (XXV)** الصادر عن الدورة العادية الخامسة والعشرين المنعقدة في يونيو 2014 في مالابو، غينيا الاستوائية الذي، مع الترحيب بإعلان الأمين العام للأمم المتحدة حول القمة العالمية الأولى للعمل الإنساني المقرر عقدها في 23 إلى 24 مايو 2016 في اسطنبول، تركيا، كلّف مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون الوثيق مع اللجنة الفرعية للاجئين والنازحين داخليا التابعة للجنة الممثلين الدائمين ".. بأن تعد الموقف الأفريقي الموحد الذي سيتم عرضه على القمة العالمية للعمل الإنساني وتقدم تقارير منتظمة إلى المجلس التنفيذي خلال كل دورة عادية للمؤتمر حتى انعقاد القمة العالمية للعمل الإنساني... ".
2. يعتبر الموقف الأفريقي الموحد نتيجة لمشاورات سياسية أفريقية شاملة ضمنت ملكية الدول الأعضاء على نحو من شأنه أن يولد الإرادة السياسية اللازمة للتصدي للأزمات الإنسانية والاستجابة للاتجاهات الكبرى التي يمكن أن تسبب كوارث إنسانية في المستقبل.
3. تشمل المشاورات الإقليمية التي ترأسها اللجنة الفرعية للاجئين والنازحين داخليا التابعة للجنة الممثلين الدائمين جميع أقاليم الاتحاد. ويتمثل الهدف النهائي للمشاورات الإقليمية في وثيقة ختامية تعكس بشكل مناسب الانشغالات والأولويات الأفريقية في هيكل العمل الإنساني المستقبلي. ودعت المشاورات إلى تقديم توصيات حاسمة تمضي قدما بأجندة العمل الإنساني الأفريقي والعالمي.
4. يبرز الموقف الأفريقي الموحد انشغالات أفريقيا ومطالب الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والشركاء، والقطاع الخاص. المجتمع المدني والمهجر والنظام العالمي وجميع شرائح الشعوب في تشكيل هيكل العمل الإنساني المستقبلي.
5. نستحضر أنّ مقررات المؤتمر والمجلس التنفيذي ولا سيما إعلان المؤتمر AU/Decl.2(XIV) المعتمد في فبراير 2010 في أديس أبابا، إثيوبيا، دعت إلى طرق إنشاء آلية أفريقية للعمل الإنساني من أجل الاستجابة السريعة، بطريقة تتسم بالكفاءة والتنسيق، لمعالجة الحالات الإنسانية الخطيرة في أفريقيا وفي أماكن أخرى.
6. علاوة على ذلك، تعهّد الاتحاد الأفريقي بالتزامات في مختلف العمليات العالمية بما في ذلك المواقف الأفريقية الموحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة و إطار سينداي و **توافق آراء**

إزولويني في 8 مارس 2005، بشأن إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن، من جملة أمور أخرى، والتي شدّدت جميعها على انشغالات وأولويات الاتحاد الأفريقي.

7. كانت مختلف مبادرات الأمين العام للأمم المتحدة بما في ذلك أجندة التحول تهدف إلى نظام إنساني أكثر كفاءة وشمولا وعالمية وملاءمة للمستقبل.

8. تمشيا مع هذه الإصلاحات، اقترح تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "إنسانية واحدة: مسؤولية مشتركة" الموجه إلى القمة العالمية للعمل الإنساني والتقرير التوليفي الصادر عن المشاورات العالمية الرامية إلى "**استعادة الإنسانية: الأصوات العالمية تدعو إلى العمل**"، والمشاورات الختامية العامة المنعقدة من 13 إلى 16 أكتوبر 2015 ، في جنيف، سويسرا؛ إصلاحا رئيسيا في المجالات التالية: **الكرامة، السلامة، المرونة، الشراكات والمويل**.

9. نؤكد أنه حتى تكون نتائج القمة العالمية للعمل الإنساني جماعية، ينبغي التشديد على المسؤولية الأولية للدولة في حماية ومساعدة المحتاجين إلى العمل الإنساني.

10. غير أنه ليتم تحقيق هذا التغيير، ينبغي أن تكون نتائج ما بعد إسطنبول حاسمة وقابلة للتنفيذ، لا سيما في إعادة التأكيد على احترام الالتزامات والمعايير الدولية المنصوص عليها في مختلف صكوك الاتحاد الأفريقي والقانون الإنساني الدولي..

11. وعليه، ندعو إلى أن تكون العملية الحكومية الدولية للقمة العالمية للعمل الإنساني جامعة و أن تأخذ في الاعتبار خصائص وانشغالات أفريقيا.

ثالثا–**السياق والمبررات:**

12. يتسم السياق الإنساني العالمي بسرعة التغير. وتأتي القمة العالمية للعمل الإنساني في الوقت الذي تواجه فيه أفريقيا والعالم تحديات إنسانية متزايدة. وإنّ النظام الإنساني العالمي الذي وضعته الأمم المتحدة منذ عشرين عاما من خلال **القرار 182/46** تجاوز صلاحيته ويحتاج إلى الإصلاح من أجل التصدي لهذه التحديات. وأكثر من أي وقت مضى، أصبحت الاحتياجات الإنسانية متنوعة وتحتاج إلى تلبيتها في بيئة معقدة تطرح مخاطر جديدة للجهات الفاعلة الإنسانية والمستفيدين من المعونة. والمطلوب هو نظام إنساني أكثر موثوقية وشفافية وقابلية للمساءلة وملاءمة لغرضه.

13. ولا تزال أفريقيا منطقة يتم القيام فيها بقدر كبير من الأنشطة الإنسانية. و لا تزال المنطقة تواجه الأزمات الإنسانية المتزايدة ضاعفتها زيادة آثار تغير المناخ، والنزاعات والأوضاع الإنسانية التي طال أمدها.
14. منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، شهدت أفريقيا عدة أزمات إنسانية. وفي يونيو 1969، اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية الاتفاقية التي تحكم النواحي الخاصة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا المستمدة من الثقافة الأفريقية في الضيافة والتضامن كحل أفريقي شامل للأزمة الإنسانية للاجئين في القارة. وقد عزّزت اتفاقية أروشا لعام 1979 والمؤتمر الدولي للاجئين في أفريقيا (1994 و1991) المبادئ الأساسية المبينة في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن اللاجئين. منذ مؤتمر أروشا، عقدت منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي أكثر من خمسة اجتماعات رفيعة المستوى، بما في ذلك تلك المنعقدة في أديس أبابا في 1994، الخرطوم في 1998. بانجول، جامبيا و واجادوجو في 2006، وكمبالا في أكتوبر 2009. وقد نتج عن هذه المؤتمرات وثائق وإعلانات السياسة العامة ترمي إلى التصدي للأزمات الإنسانية المتزايدة في القارة الأفريقية. وقد تمخضت عن هذه الوثائق خطة عمل كمبالا لعام 2009 بشأن النزوح القسري في أفريقيا.
15. وقد أدت التهديدات الهجينة والحروب في المناطق الحضرية إلى زيادة تعقيد الاستجابة الإنسانية المناسبة. وتساهم التطورات التكنولوجية، بما في ذلك وسائط التواصل الاجتماعي، والمشاريع الحيوية لتطوير البنية التحتية والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، على نحو متزايد في تعجيل النزوح القسري في القارة.
16. التزم الاتحاد الأفريقي لعدة سنوات بخطة هجرة تقدمية تقرّ بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في النمو الشامل والتنمية المستدامة. إنّ أجندة التكامل الإقليمي الأدنى للاتحاد الأفريقي فيما يخص الهجرة في أفريقيا، بما في ذلك تعزيز حرية تنقل الأشخاص وهجرة العمالة ومكافحة الهجرة القسرية، من شأنها أن تحسّن حياة ملايين المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين في أفريقيا. فمنذ معاهدة أبوجا لعام 1991، أعد الاتحاد الأفريقي أطر سياسة متعددة حول الهجرة والنزوح القسري. وقد وفرت عملية الرباط والخرطوم وقمة الاتحاد الأفريقي–الاتحاد الأوروبي المنعقدة في فاليتا في نوفمبر 2015 إطاراً ومعالم لمعالجة مسألتي الهجرة وحركة اليد العاملة في القارة.

17. يعاني عديمو الجنسية من أوضاع إنسانية مأساوية حيث أن انعدام الجنسية يشكل عائقا كبيرا أمام ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، بما في ذلك وصولهم إلى خدمات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وحرية التنقل ووثائق الهوية. وقد أحرزت بعض الأقاليم تقدما ملحوظا في معالجة مسألة عديمي الجنسية وينبغي بذل جهود مماثلة في القارة برمتها.
18. يتغير تمويل العمل الإنساني بشكل سريع هو الآخر. وقد ارتفعت تكلفة العمل الإنساني فيما انخفضت الموارد المتاحة للمساعدة الإنسانية. ومع ذلك، تضطلع الأعمال الخيرية الأفريقية، والقطاع الخاص غير الرسمي، فضلا عن التحويلات المالية من المهجر القيام بدور رئيسي في مجال العمل الإنساني. وساهمت التطورات التكنولوجية أيضا في تسهيل تعبئة الموارد والتحويلات المالية والوصول إليها، ولكن هناك حاجة إلى مراجعة ذلك مع التركيز على الجودة والتكلفة.
19. على الرغم من هذه التحديات، بذلت أفريقيا جهودا ملحوظة في مجال الاستجابة الإنسانية، مثل استجابة الاتحاد الأفريقي المؤخرة لوباء الإيبولا، ومحاربة الجوع من خلال الإنذار المبكر في المناطق المعرضة للجفاف، واستخدام التحويلات المالية لتعزيز قدرة الأسر المتضررة من الكوارث على التصدي. وعلى الرغم من التقدم المحرز، هناك حاجة إلى عمل المزيد.
20. لا تزال أفريقيا عرضة للعديد من الكوارث الإنسانية الطبيعية ومن صنع الإنسان، بما في ذلك النزاعات، والمشاريع التنموية، والكوارث من صنع الإنسان والطبيعية مثل الجفاف والفيضانات وانعدام الأمن الغذائي والمائي و وفشل البنى التحتية والحوادث الصناعية. ولا يزال الفقر المدقع المضاعف الرئيسي للعرضة للكوارث حيث يحد قدرات المجتمعات المحلية والأفراد على تحمل الشدائد.
21. تستدعي هذه التحديات الناشئة المتزايدة إلى تحويل الاستجابة الإنسانية الحالية إلى هيكل شامل واستباقي للعمل الإنساني يخدم الغرض المحدد.
22. يتيح الموقف الأفريقي الموحد فرصة لأفريقيا حتى تتحدث بصوت واحد في سعيها إلى التغيير في أفريقيا– تود أفريقيا أن ترى التغيير في الطريقة التي يتم بها تنظيم وتقديم العمل الإنساني في العالم وفي القارة الأفريقية.

23. وعليه، فإن أفريقيا عن طريق الموقف الأفريقي الموحد، سوف نغتنم الفرصة لإعادة تأكيد دورها القيادي في القضايا الإنسانية في القارة وعكس انشغالاتها، بما لا يدع مجالا للشك، في تشكيل مثل هذا الهيكل للعمل الإنساني المستقبلي.

رابعا–**مرتكزات الموقف الأفريقي الموحد:**

24. يستمد الموقف الأفريقي الموحد أساسه من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، الذي يؤكد من جديد عزم الدول الأعضاء وشعوبها على الاضطلاع بدور فعال في بناء هيكل فعال للحوكمة القارية والعالمية.

25. وعليه، يعتبر هذا الموقف الأفريقي الموحد مساهمة أفريقيا في عملية القمة العالمية للعمل الإنساني "... لتعزيز وحماية المواقف الأفريقية الموحدة بشأن المسائل التي تهم القارة وشعوبها. ".

26. يسترشد الموقف الأفريقي الموحد **بالمثل العليا المتمثلة في الوحدة الأفريقية الشاملة ورؤية النهضة الأفريقية والقيم المشتركة مع التشديد على التضامن** بين الدول الأعضاء. ويجب أن تقدم هذه المثل العليا الرؤية الدائمة و الإلهام في صياغة هيكل العمل الإنساني الجديد لأفريقيا.

27. ويكرّر الموقف الأفريقي الموحد سعينا المتضمن في إعلان الذكرى الخمسين (الفقرة 5) التي دعونا فيها إلى "... أن تتبوأ أفريقيا مكانتها الصحيحة في الأنظمة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية للحوكمة العالمية من أجل تحقيق نهضتها وأن تكون أفريقيا قارة رائدة... ". ونكرّر أيضا "... تعزيز التعاون الدولي الذي يعزز ويحمي المصالح، ويعود بالفائدة المشتركة ويتلاءم مع الرؤية الأفريقية... "؛ "... ونؤكد أيضا على أن أفريقيا ينبغي أن تواصل التحدث بصوت واحد والعمل بشكل جماعي على تعزيز مصالحنا ومواقفنا المشتركة في الساحة الدولية... "

28. يجب أن يؤسس الموقف الأفريقي الموحد على الأطر المعيارية وأطر السياسة العامة للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، أجندة 2063، اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم للنواحي الخاصة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا.؛ والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (ميثاق بانجول)؛ والبروتوكول المرفق بالميثاق الأفريقي والمتعلق بإنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (البروتوكول المتعلق

بمحكمة أروشا) ؛ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا (اتفاقية كمبالا)، والميثاق الأفريقي حول انتخابات والديمقراطية والحكم الرشيد؛ والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن الأفريقي؛ والمنظومة الأفريقية للحكم؛ وإطار السياسة الإنسانية للاتحاد الأفريقي؛ وسياسية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، من جملة أطر أخرى.

29. ينبغي أن يسلك إعداد هذا الموقف الأفريقي الموحد بأفريقيا مسارا نحو الملكية والمسؤولية فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية الفعالة. وفي هذا الصدد، سوف نقف معا متضامنين لتعزيز العمل الإنساني في القارة وعند التفاوض بشأن النتائج التي ستسفر عن ملكيتنا الجماعية لهيكل العمل الإنساني المستقبلي.

30. يؤيد الموقف الأفريقي الموحد المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والاستقلال وعدم الانحياز؛ بما في ذلك مبادئ مسؤولية الدول، والتضامن بين الدول الأعضاء حيث أنّ تقديم الضيافة المعتادة والمساواة والتضامن مع الشعوب عند الحاجة؛ ويضع الموقف الأفريقي الموحد أيضا التركيز على مشاركة وملكية السكان المتضررين والمجتمعات المحلية المضيفة كحجر الزاوية في العمل الإنساني.

خامسا– بيان موقفنا الأفريقي الموحد حول فعالية العمل الإنساني:

31. ندرك أن الأزمات الإنسانية المستقبلية في القارة تشكّل خطرا جسيما يهدد الازدهار الاقتصادي والاجتماعي لشعوبنا. وفي ضوء تغير المشهد الإنساني واسترشادا بالمثل العليا للاتحاد وأجندة 2063، ومن أجل توريث مستقبل سلمي لأجيالنا الصاعدة، نحن بحاجة إلى تنفيذ صكوك الاتحاد الأفريقي القائمة وقرارات الأمم المتحدة المعتمدة بالفعل بصورة جماعية وفعالة، وإيجاد حلول جماعية دائمة للنزوح ونظام يتسم بالكفاءة والفعالية في التعامل مع الأزمات الإنسانية عند وقوعها.

32. وعليه، نلتزم بالتحدث بصوت واحد، والعمل معا لضمان إسماع صوت أفريقيا ودمجه بشكل كامل في أجندة العمل الإنساني العالمي المستقبلي.

33. نؤكد على الأهمية الفائقة للقيادة السياسية والحوكمة الفعالة والشاملة في بناء الهيكل الإنساني العالمي على أساس مبدأي التفويض والتكامل.

34. نكرّر أنه ينبغي أن تشحذ القمة العالمية للعمل الإرادة السياسية والالتزام الدولي، بما في ذلك تعبئة الموارد على الصعيد العالمي لأجندة العمل الإنساني العالمي الفعال.
35. ندعو إلى اعتماد توصيات ملموسة قابلة للتنفيذ وآلية تنفيذ فعالة تعكس بصورة كاملة الموقف الأفريقي الموحد من أجل ضمان تحقيق عمل إنساني فعال وفي الوقت المناسب.
36. ندعو إلى "**هيكل عالمي شامل وتحولي للعمل الإنساني**" على أساس روح جديدة من التضامن والتعاون والمساءلة المتبادلة فيما يخص العمل الإنساني.
37. نظرا للخصائص التي تتميز بها أفريقيا، تجتمع أولوياتنا الإنسانية في الدعائم العشر: (1) تعزيز المسؤولية الرئيسية للدولة؛ (2) معالجة الأسباب الجذرية وإيجاد الحلول الدائمة؛ (3) تحسين الحكم وحقوق الإنسان؛ (4) معالجة العلاقة بين التنمية والسلم والأمن (5) اتخاذ إجراءات لإصلاح الهيكل المؤسسي والإطار التعاوني؛ (6) تعميم وتنفيذ الأطر المعيارية وأطر السياسة؛ (7) حماية ومساعدة السكان المتضررين؛ (8) الاستثمار في المعرفة، الابتكار، البحث، البيانات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (9) تعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني والمهجر والشباب؛ (10) تمويل العمل الإنساني والشراكات.

0.5 دعائم الموقف الأفريقي الموحد بشأن فعالية العمل الإنساني:

1.5 الدعامة الأولى: المسؤولية الأولية للدولة:

38. ندرك أنّ الدول تتحمل المسؤولية الأولية في إطار القانون الدولي فيما يخص الاحتياجات الإنسانية لكافة شرائح مواطنيها وتوفير فضاء مناسب وملائم لحماية ومساعدة وضمان أمن جميع السكان، وعليه، نكرّر التزامنا بإيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية.
39. ونقرّ بأن الدولة القادرة هي المحرك الرئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب. وعليه، فإن الدول، تشكل الدوافع الرئيسية في ضمان الأمن البشري، الذي نرى أنه هو مجموع ما يجعل المواطنين يشعرون بالأمن في المناطق المحيطة بهم. وكما هو منصوص عليه في أجندة 2063، يشكل ذلك الرؤية المهيمنة في معالجة النزوح في القارة من أجل تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأمد في أفريقيا.
40. وإنّنا على يقين بأنّه هناك حاجة إلى بناء نظام إنساني فعال على أساس نهج تطوير القدرات يستند إلى أربع قدرات للدول هي:

أ. **قدرات التنبؤ** باعتبارها خط الدفاع الأول ضد الأزمات الإنسانية المتعلقة بالإنذار المبكر، الأمر الذي يتوقف على القدرات العلمية والاتصالات؛

ب. **القدرات الوقائية،** باعتبارها خط الدفاع الثاني ضد الأزمات الإنسانية المتعلقة بالتدخل الإنمائي الاستباقي المبكر الذي يعتبر وظيفة القدرات الاجتماعية–الاقتصادية، والسياسات العامة لصالح الفقراء، والحكم مع بعد النظر.

ج. **قدرات الاستجابة** باعتبارها خط الدفاع الثالث ضد الأزمات الإنسانية المتعلقة بالتدخل كرد فعل، بما في ذلك الإغاثة التي تعتبر وظيفة القدرات الاجتماعية–الاقتصادية، والحوكمة الفعالة لتقديم الخدمات الأساسية للسكان، وأخيرا

د. **القدرات التكيفية** باعتبارها خط الدفاع الرابع ضد الأزمات الإنسانية المتعلقة بقدرات وآليات التكيف للمجتمعات، والمجتمعات المحلية، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية من أجل الانتعاش بعد مواجهة الشدائد والصدمات والبيئات المتغيرة. وهذا يعتمد على السمات الاجتماعية والثقافية والاجتماعية المبتكرة والهياكل التقليدية مثل الاقتصاد غير الرسمي والتجارة الصغيرة الحجم العابرة للحدود، والتنقل والهجرة العفوية عبر الحدود، وتقاسم الموارد الطبيعية.

2.5 الدعامة الثانية: معالجة الأسباب الجذرية والحلول المستدامة للأزمات الإنسانية

41. تشمل مسببات الأزمات الإنسانية آثار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان، والنزاعات، والمشاريع التنموية، وعدم توفر التوافق والإرادة السياسية ووضع أنصاف حلول للقضايا المزمنة والمصالح المرتبطة بأطراف ثالثة، ، والتوسع الحضري السريع، وسوء تخطيط المشاريع التنموية المنفذة، وآثار التقلبات المناخية وتغير المناخ، بالرغم من انخفاض الوفيات الناجمة عن الكوارث الطبيعية خلال العقد الماضي، إلا أن هناك زيادة في الآثار الاقتصادية والاجتماعية. كما أن هناك زيادة في التعرض للكوارث على المستويين المحلي والمجتمعي، مما تسبب في انعدام الأمن الغذائي المزمن والفقر الدائم. كانت النزاعات – خلال السنوات السابقة نزاعات بين الدول ونزاعات التحرير طالت معظم البلدان، وقد حلت محلها مزيد من الصراعات المحلية التي تتسبب في النزوح الداخلي الجماعي للشعوب.

42. كما ندرك أن معظم الأزمات الإنسانية في القارة الأفريقية ناتجة غن النزاعات، وأننا عازمون على ضمان تدخلات إنسانية لا تؤدي إلى تفاقم أو تعزيز العوامل التي سببت هذه الأزمات، وذلك تمشيا مع تطلعات أجندة 2063.

43. ندرك كذلك أن المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة أمر ضروري، ولكنها غير مستدامة، ونؤكد على ضرورة معالجة المشاكل عميقة الجذور في القارة من خلال التدخلات الشاملة التي تشمل قطاعات العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام.

44. كما نحث جميع الأطراف الفاعلة في العمل الإنساني، وخاصة أولئك الذين يعملون في الأزمات الناجمة عن النزاعات، لتوجيه مداخلاتهم على أساس تحليل شامل للنزاعات والمساهمة الفعالة في جهود السلام والتنمية على المدى الطويل في القارة.

45. وعليه، نلتزم بإعداد وتشجيع وحدات تمويل محلية ومتعددة القطاعات لتشجيع التدخلات الشاملة التي تشمل قطاعات العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام.

46. نؤكد على أن الوقاية هي عامل أساسي للتخفيف من آثار الأزمات الإنسانية. الوقاية أكثر فعالية من حيث التكلفة من الاستجابات الإنسانية لحالات الطوارئ، بل نؤكد أيضا على أن العمل الإنساني ينبغي أن يتجاوز الاستجابة والإصلاح، ليتناول تطوير وبناء قدرات الدول وقدرات المجتمعات المحلية على التصدي والتدابير المناسبة لمساعدة وحماية حقوق السكان النازحين. غير أننا نؤكد على أنه لا ينبغي أن تستخدم القدرة على التصدي من أجل التغير الديمغرافي أو تعتبر حلا دائما، حسبما تكون الحالة.

47. إن نظم الإنذار المبكر هي آلية مهمة للوقاية والاستجابة المبكرة، حيث أنه إذا وجدت هذه الآليات، فإنها يجب أن تستغل وتنفذ بالكامل. وحيثما لم توجد، نلتزم باتخاذ التدابر اللازمة لوضعها. وندعو إلى وضع آليات الرصد للنظر في التنفيذ والاستخدام المناسب والآني للأدوات المتاحة لمنع وقوع الأزمات الإنسانية. ونشدّد على أهمية تحليل السياق الشامل الذي يتضمن تحليل النزاعات ومسائل الجنسين في كافة مراحل التدخل.

48. ندرك أن مناهج التدخل الإنساني قد هيمنت عليها إلى حد بعيد ومنذ أمد طويل الممارسات التلقينية من أعلى إلى أسفل، ونؤكد على ضرورة الاستفادة من المستويات المتفاوتة من القدرة، ومعرفة السكان الأصليين، والحكمة والموارد الكامنة لدى المجتمعات المحلية.

49. وعليه، نؤكد أن العمل الإنساني يجب أن يذهب إلى أبعد من الاستجابة لحالات الطوارئ، ويجب أن يرتبط بأجندة التنمية في البلد المعني، على جميع المستويات. نشير إلى ضرورة

منح الأولوية للتنمية كحل/استجابة للأزمات الإنسانية يمكن أن تساعد في بناء الوقاية الفعالة لجميع الأزمات بطريقة شاملة وشمولية، بما في ذلك التحول الاقتصادي الاجتماعي.

50. يساورنا القلق إزاء مختلف حالات اللجوء التي طال أمدها في القارة، وندعو إلى عناصر دائمة لحلول مستدامة فيما يخص قابلية تطبيقها وفقا للتشريعات الوطنية والواقع الحالي، مثل العودة الطوعية إلى البلدان الأصلية، والاندماج المحلي الذي تقبله الدول المضيفة، وإعادة التوطين. ونحن قلقون على وجه الخصوص من وضع اللاجئين الصحراويين الذين يعيشون في مخيمات لأكثر من أربعين عاما، وندعو المجتمع الدولي إلى معالجة هذه المسألة، من خلال ممارسة الحق في تقرير المصير طبقا لمختلف قرارات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

3.5 الدعامة الثالثة: الحكم وحقوق الإنسان:

51. نلاحظ أن الحكم الرشيد واحترام الحقوق الأساسية للإنسان أمر أساسي لتقدمنا كقارة. وأن من بين العوامل الرئيسية المسببة للأزمات الإنسانية، أوجه القصور في الحكم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مع مراعاة واجبات الدول بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي

52. إن العمل الإنساني، والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان مترابطون بشكل وثيق ، وينبغي أن يشكلوا أساسا متينا للمنظومة الإنسانية الجديدة. ونؤكد أن حماية العمل الإنساني والمعونة يجب أن يكون حقا مشروعا للأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة.

53. نسلّم بأن العمل الإنساني ليس بديلا عن العمل السياسي. لذلك نلاحظ أن الدبلوماسية الوقائية هي أداة فعالة لمنع الأزمات السياسية التي قد تتحول إلى أزمات إنسانية. إن معالجة سوء الحكامة تتطلب أيضا الحفاظ على السلام السائد ومنعه من الانتكاس. وفي هذا الصدد، نؤكد على أنّ الدور الجماعي للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات ذات الصلة يكتسي أهمية بالغة.

54. نؤكد بشكل خاص على ضرورة الإسراع في الاعتماد الجماعي والتصديق والتدجين والتنفيذ الفعال لجميع صكوك الاتحاد الأفريقي والوثائق القانونية الدولية ذات الصلة، ولا سيما الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والميثاق الأفريقي للانتخابات والديمقراطية والحكم الرشيد، والميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة، والميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ

اللامركزية والحكم المحلي والتنمية المحلية، إلى جانب اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا (اتفاقية كمبالا).

55. إن مساهمة المرأة في العمل الإنساني هو أمر بالغ الأهمية. فالمرأة تعتبر أداة مهمة في أداء الأنشطة الإنسانية وتشكل العناصر الفاعلة الهامة في مجال العمل الإنساني الذي ينبغي أن تشارك فيها في جميع المراحل والمستويات. إن المشاركة الفعالة والحقيقة للمرأة في العمل الإنساني أمر بالغ الأهمية، ولا سيما من خلال خلق البيئة الملائمة لمشاركتهن في بناء السلام والانتعاش والجهود الرامية إلى إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات. ولتعزيز هذا الدور، ندعو إلى التعجيل بالتصديق والتنفيذ الفعال لبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا.

56. تحتاج الدول الأعضاء أيضا إلى تعميق إستراتيجيات لمعالجة الفقر وعدم المساواة والبطالة في صفوف الشباب والتي قد تتفاقم إلى اضطرابات اجتماعية من خلال التحول الاجتماعي والاقتصادي والتنمية من أجل خلق فرص العمل، بما في ذلك من خلال المبادرات الصغيرة لصالح الفقراء.

4.5 الدعامة الرابعة: العلاقة بين التنمية والسلم والأمن:

57. نعترف بالعلاقة بين العمل الإنساني والتنمية. فلا ينبغي أن يقتصر العمل الإنساني على الإغاثة. فإعادة التأهيل والانتعاش جزء لا يتجزأ من العمل الإنساني، وينبغي أن يعطى لهما الاهتمام اللازم و ويخصص لهما الموارد الكافية. ينبغي أن يتجاوز العمل الإنساني الاستجابة للطوارئ، بل يجب أن ينظر إليه كجزء من استراتيجية التنمية طويلة الأمد والسلم والاستقرار.

58. يجب أن يكون القضاء على الفقر وسلامة الحماية الاجتماعية جزءا من المهام الاستراتيجية والطويلة الأمد لبناء هيكل فعال للعمل الإنساني في أفريقيا، وعليه، سنسعى إلى إنشاء وتعزيز آليات وطنية من أجل التنفيذ الفعال لإعلان الاتحاد الأفريقي لعام 2015، وخطة العمل بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة واتخاذ تدابير خاصة لترشيد وإدماج الاحتياجات الإنسانية ومسائل النزوح في الخطط الإنمائية الوطنية والخطط الإنمائية المحلية.

59. وعلى وجه الخصوص، يجب على المنظومة الإنسانية الجديدة أن تركز على العمل الإنساني المخطط ضمن إطار وطني طويل الأمد من المراحل الأولى من حالات الطوارئ، وينبغي اعتبارها قضية متعددة القطاعات.

60. هناك حاجة للتركيز على نظم الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة، والدبلوماسية الوقائية، والتعاون عبر الحدود لتسوية النازعات، فضلا عن تعزيز الإدارة المتكاملة للأمن عبر الحدود والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

61. من أجل ضمان السلام الدائم والتنمية، ينبغي أن يكون التركيز على تنفيذ برامج شاملة لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات، ولا سيما في البلدان الخارجة من النزاعات، من خلال شراكة فعالة على المستويين الإقليمي والقاري عن طريق تشجيع استخدام وسطاء لحل النزاعات، بما في ذلك الآليات التقليدية لتسوية النزاعات.

62. نقر بأنّ السكان المتضررون من الأزمات الإنسانية يملكون الحق في الحصول على المعلومات عن حجم الكارثة أو مستوى المخاطر فضلا عن تدابير التخفيف ذات الصلة.

63. نبدي انشغالنا إزاء الاستغلال غير القانوني والتنافس على ملكية الموارد الطبيعية في المناجم المعدنية للقارة عوامل آخذة في الازدياد، وتساهم في زيادة التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. وندعو إلى تعزيز الآليات وتنفيذ أطر السياسة العامة لمنع الترحيل التعسفي والاستغلال غير المشروع للمعادن في القارة، بما في ذلك تنفيذ رؤية الاتحاد الأفريقي للتعدين وعملية كيمبرلي، وذلك تمشيا مع اتفاقية كمبالا والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

64. في سعينا إلى تحقيق التنمية، ندرك أن مشاريع التنمية العامة والخاصة قد تؤدي إلى التهجير، ندعو إلى اتخاذ تدابير لضمان الحماية من النزوح التعسفي للسكان نتيجة لمثل هذه المشاريع. وعندما يحدث مثل هذا النزوح، من الضروري اتخاذ تدابير وفقا للمادة 10 من اتفاقية كمبالا.

65. ندرك أنه في هذا العصر الرقمي، ستكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أساس التحوّل في القارة. وهناك حاجة للاستفادة من الإمكانات الضخمة التي توفرها التكنولوجيات الحديثة بغية تحسين الاستجابة الإنسانية في القارة.

66. نلاحظ أيضا أن الإرهاب يشكل تهديدا متزايدا للسلم والأمن العالميين. وفي القارة الأفريقية، أصبح الإرهاب على نحو متزايد أحد العوامل المسببة للأزمات الإنسانية، متسببا في النزوح

وتدمير سبل العيش، ويعتبر عقبة رئيسية للتنمية في جميع الدول المتضررة منه. وعليه، ندعو إلى ما يلي:

أ. استراتيجيات جماعية للتصدي للتهديد المتنامي للإرهاب والتشدّد والتطرف في القارة.

ب. مراجعة القوانين والاستجابات الخاصة بمكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف العنيف الذي قد يعيق العمل الإنساني.

ج. إجراء دراسة حول أسباب التطرف والتشدّد في القارة.، تحت رعاية مركز الدراسات والبحوث الخاصة بالإرهاب بالجزائر.

67. يجب إيلاء اهتمام خاص للهجرة وتدفقات الهجرة المختلطة في القارة في ضوء أزمات الهجرة الأخيرة. ونؤكد أن العمل الإنساني والتدخل في قضايا الهجرة ينبغي أن تتضمن تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة ومعالجتها من خلال اتباع نهج إنمائي. وندعو إلى اتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة هذه المسألة بما في ذلك استكمال بروتوكول الاتحاد الأفريقي حول حرية تنقل الأشخاص في أفريقيا.

68. ندعو أيضا إلى إدماج وتعميم إدارة الهجرة، بما في ذلك حرية تنقل الأشخاص وحركة اليد العاملة العمالة في القارة، في العمل الإنساني كجزء من الحلول الدائمة للحماية من الأزمات الإنسانية الطويلة الأمد، فضلا عن معالجة قضايا الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

69. ندعو كذلك إلى وضع خطط عمل لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، وكذلك الأشكال الجديدة من العنصرية وجميع أشكال عدم التسامح. وندعو على وجه الخصوص إلى احترام كرامة المهاجرين وحماية الحقوق التي تكفلها لهم بموجب وثائق الاتحاد الافريقي والوثائق الدولية المعمول بها، مع التشديد خاصة على الحق في المساواة في المعاملة.

70. ندرك أن ظاهرة انعدام الجنسية متفشية في جميع أنحاء القارة، ولمعالجة هذه المسألة، ندعو المفوضية إلى استكمال البروتوكول المتعلق بالحق في الجنسية والقضاء على حالة انعدام الجنسية في أفريقيا.

5.5. الدعامة الخامسة: الهيكل المؤسسي

الوكالة الأفريقية للعمل الإنساني:

71. نحن ندرك الحاجة الماسة إلى منظومة قارية ملائمة لتنسيق الأزمات الإنسانية في القارة بشكل فعال، كأساس للدور القيادي للاتحاد الأفريقي. ونلاحظ بصفة خاصة أن عدم وجود مثل هذا الإطار للعمل الإنساني القاري قد حال دون تحقيق عمل إنساني فعال.
72. ونلاحظ أيضا أن النظم الإنسانية العالمية والقارية، استنفدت قواها بالفعل، وتتطلب إصلاحا لتمكينها من التوافق مع الهدف التي وُضعت لأجله.
73. لذلك، **نؤيد وتلتزم** بإجراء الإصلاحات المناسبة، وبمشاركة كاملة في عملية إيجاد لإنشاء طرق فعالة و وآلية العمل الإنساني في القارة وعلى الصعيد العالمي.
74. نحن مقتنعون أنه لتحقيق هذا الهدف، تحتاج أفريقيا إلى إنشاء **الوكالة الأفريقية للعمل الإنساني** الخاصة بها للمضي قدما بالأجندة القارية حول العمل الإنساني، مع مراعاة الآثار القانونية والهيكلية والمالية المترتبة عن ذلك.
75. يجب أن تكون الوكالة الدعامة المؤسسية في التعامل مع النزوح القسري في القارة لتنفيذ الدور المركزي للدول الأفريقية في العمل الإنساني في القارة.
76. نعترف أنه مع التأكيد على المسؤولية الأساسية للدولة، يجب أن يعكس العمل الإنساني مسؤولية جماعية تمتد إلى الجهات الفاعلة الإقليمية والقارية والدولية. ولذلك، فإن القطاع الخاص، والشتات، المجتمع المدني، والشباب وكافة شرائح المجتمع الأفريقي يجب أن تساهم كشركاء في تقديم المساعدات الإنسانية بالتعاون مع الوكالة، دون المساس بسيادة الدول أو القانون الدولي.

على الصعيد الوطني:

77. نؤكد أن دورنا كدول يبقى شاملا فيما يخص تدخل المجتمعات المحلية، والتي هي في طليعة المستجيبين في تقديم المساعدة الإنسانية. و نلتزم ببناء القدرات المناسبة للمجتمعات المحلية إلى جانب الهياكل الاجتماعية والتقليدية لتعزيز هذا الدور.
78. نحن على قناعة بأنّ العمل الإنساني ينبغي أن يرتكز، منذ المراحل الأولى، على استراتيجيات وخطط شاملة وإشراك السكان المتضررين والمجتمعات المضيفة، ووكالات

الأمم المتحدة والشركاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وندعو إلى اتخاذ تدابير فورية لتعزيز هذا النهج الشمولي.

79. نتعهّد باعتماد سياسات وطنية شاملة للعمل الإنساني تسترشد من الصكوك المعيارية والسياسة الدولية ذات الصلة وتلك الخاصة بالاتحاد الأفريقي، من خلال إنشاء وتعزيز الأُطُر الوطنية لتنفيذ وتنسيق العمل الإنساني وتنفيذ برامج توعية وتعاون شاملة لتفعيلها. وعليه، ينبغي أن نسعى إلى دمج الأبعاد الإنسانية في خطط التنمية الوطنية والإقليمية والمحلية.

80. نلاحظ أن الطابع المعقد للأزمات الإنسانية يتطلّب عملا متعدد الأوجه؛ ونقرّ بشكل خاص بالقدرات المتفاوتة للجيش ، ونلتزم بإنشاء آليات لنشر الأصول العسكرية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، عند الحاجة، كعوامل مساعدة في نظام العمل الإنساني دون المساس بالالتزامات المتعهد بها بموجب القانون الدولي ومبادئ العمل الإنساني.

81. نقر بأن المهجر، الذي يعتبر الإقليم السادس لأفريقيا، يجب أن تلعب دورا أكبر في سعي أفريقيا نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع ما لديها من إمكانات هائلة وموارد هامة. ولذلك يجب علينا العمل على وضع وتنفيذ السياسات التي تسهل المشاركة المناسبة للمهجر في تنمية أفريقيا وخطط العمل الخاصة بالعمل الإنساني.

82. نقر كذلك بالدور الذي يقوم به القطاع الخاص والمجتمع المدني في تنمية أفريقيا. وسنسعى إلى دعم الاستراتيجيات الرامية إلى توفير بيئة ملائمة لتعزيز مساهمة القطاع الخاص والمجتمع المدني في العمل الإنساني في القارة.

83. نقرّ بأنّ إدارة قطاع العمل الإنساني معقد. ونؤكد على أن الموارد المخصصة للأزمات الإنسانية ينبغي أن تستخدم بشكل فعال. وبالتالي سنقوم وفقا لمبادئ باريس، باعتماد خطوط توجيهية مناسبة حول العمل الإنساني وتنفيذ تدابير لمكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة في تقديم المساعدات الإنسانية في القارة.

84. وسنسعى إلى زيادة القدرات والإمكانات الوطنية وتعبئة الموارد المحلية للحد من الاعتماد على الموارد الخارجية، وضمان توافر الموارد في الوقت المناسب ويمكن التنبؤ بها. ومع ذلك، نشدّد على الحاجة إلى أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته.

التعاون مع النظام العالمي للعمل الإنساني:

85. نؤكد من جديد ونتمسك بميثاق الأمم المتحدة كأساس للسلام والأمن الدوليين. يجب غلى أفريقيا الاستمرار في القيام بدور فعال في الساحة العالمية حول القضايا الإنسانية. ويجب على المجتمع الدولي ضمان هيكل عالمي فعال ومسؤول للعمل الإنساني الذي يسمح بالتمثيل الكامل والعادل للبلدان الأفريقية وسنسعى للتأكيد على احترام المبادئ والمعايير الدولية.

86. نلاحظ أن التحديات التي تواجه أفريقيا ترجع جزئيا إلى نقاط الضعف في المنظومة العالمية.للعمل الإنسان، في حين أننا ندرك الدور الرئيسي للنظام الإنساني العالمي الذي أنشئ بموجب **قرار الأمم المتحدة رقم 182/46**، ونعترف في الوقت نفسه بأن هذا النظام استنفد طاقته ولا يمول بشكل مناسب وغير كاف لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة، وندعو إلى إصلاحه لمعالجة هذه الانشغالات.

87. تتطلع أفريقيا إلى نظام إنساني عالمي يتسم بالشفافية والكفاءة والاستجابة. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، نؤمن بأهمية إعادة هيكلة عملية صنع القرارات ذات الصلة بشأن المسائل الإنسانية من قبل مجلس الأمن للأمم المتحدة على أساس الموقف الأفريقي الموحد بشأن هذه المسألة والمنصوص عليه في توافق إزولويني.

88. كما نؤكد أن المنظومة الإنسانية القادمة ينبغي أن تكون مبنية على بيئة عالمية مواتية لضمان التنفيذ الفعال، حيث يتضمن شراكات متبادلة المنفعة لتعزيز الملكية والاتساق ومواءمة الدعم الدولي مع الأولويات المحلية والوطنية والإقليمية على النحو المناسب.

89. ولتحقيق هذا الهدف نكرر ونلتزم بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والهياكل والوطنية الإقليمية وفقا لمبدأ التبعية والتكامل في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يؤكد الأساس للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية.

90. ينبغي أن يشكل التنفيذ الفعال والمناسب لمبادئ التبعية والتكامل أساس للمنظومة الإنسانية الجديدة. ونشدّد على أن الهدف النهائي لإصلاح المنظومة الإنسانية العالمية ينبغي أن يكون تعزيز الإمكانات الإقليمية والوطنية والمحلية من أجل استجابة أفضل لحالات الطوارئ. وبالتالي، فإن دور المنظمات الإنسانية الدولية وكذلك المنظمات الإقليمية يبقى مرتبطا بالدور الأساسي للحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية، والتي هي أول المستجيبين للأزمات الإنسانية، وينبغي الإقرار بمساهمة أول المستجيبين ودعمها.

91. ينبغي أن تأخذ المنظومة الإنسانية العالمية الجديدة في الاعتبار خصائص كل أمة ومنطقة، بما في ذلك التهديدات الناشئة مثل الأوبئة الرئيسية وحالات الوباء المتوطن والجفاف الدوري والحالات الشبيهة بالمجاعة والعنف المحلي بين المجتمعات الرعوية والكوارث المتعلقة بالفيضانات، والاحتلال الأجنبي والإرهاب والاحتلال الأجنبي والإرهاب.

6.5. الدعامة السادسة: تعميم وتنفيذ الأطر المعيارية وأطر السياسة:

92. نؤكد إرادتنا السياسية الجماعية تجاه تنفيذ مختلف صكوك الاتحاد الأفريقي والصكوك الدولية التي تحدد وتقنن مختلف القواعد والمعايير التي يقوم عليها العمل الإنساني. وندعو إلى الإسراع بالتصديق وتدجين هذه الصكوك لتعزيز الحماية والمساعدة والانضمام إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران كدليل على استعدادنا للامتثال بشكل كبير لمبادئ الحكم، لا سيما من خلال المشاركة النشطة لجميع شرائح المجتمع في إدارة الشؤون العامة.

93. نلاحظ أن اتفاقية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا(اتفاقية كمبالا)، تعتبر إنجازا تاريخيا للاتحاد الأفريقي، وندعو إلى تصديقها بشكل عاجل وتعميمها وتنفيذها لمعالجة قضايا النزوح الداخلي في القارة.

94. نظرا للتعقيد المتزايد للنزوح الداخلي عالميا وفي القارة، ندعو المفوضية إلى استكشاف وإيجاد طرائق لعرض الاتفاقية على الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتمادها كصك قانوني دولي يمثل مساهمة أفريقيا في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز النظام القانوني لحماية النازحين داخليا.

95. كما ندعو إلى منح تفويض كامل للمقرر الخاص للاتحاد الأفريقي المكلّف بالمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين والنازحين داخليا، إلى جانب تفويض المقرر الخاص للأمم المتحدة المكلّف بحقوق الإنسان للنازحين داخليا.

96. نعترف بأنه، خلال الأزمات الإنسانية، يعتبر ضمان النشر السريع للخدمات والأصول والموظفين ضروريا لإنقاذ الأرواح. وفي هذا الصدد، نقرّ بالدور المهم لقوانين وسياسات الكوارث في تسهيل العمل الإنساني وندعو إلى وضعها وتنفيذها في القارة.

97. نلاحظ أيضا التحديات المتزايدة لكارثة النزوح العابر الحدود، وندعو إلى اتخاذ تدابير جماعية لتعزيز أجندة حماية على الصعيد الوطني والإقليمي الفرعي.

98. نؤكد أهمية حماية منعدمي الجنسية في القارة. غير أنّنا نلاحظ أنّ الاتحاد الأفريقي لا يمتلك إطارا قانونيا لحماية منعدمي الجنسية، وندعو إلى استكمال بروتوكول الاتحاد الأفريقي المتعلق بانعدام الجنسية والحق في الجنسية. ونلاحظ أيضا أن اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1954 المتعلقة بوضع منعدمي الجنسية تعتبر صكا ينظم حماية منعدمي الجنسية، ونحث الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية وتدرجها في تشريعاتها الوطنية على القيام بذلك.

7.5. الدعامة السابعة: حماية ومساعدة السكان المتضررين

99. يجب أن تكون حماية ومساعدة الفئات المستضعفة لا سيما اللنساء والأطفال وكبار السن والمعوقين في حالات الأزمات الإنسانية في صلب العمل الإنساني. ونؤكد على أن هذه المساعدة الإنسانية، يجب أن تولي اهتماما خاصا لاحتياجاتهم الخاصة.

100. نشدد وندعو إلى وضع العمل الإنساني على مبدأ ضمان المعاملة الإنسانية والكريمة، والقائمة على احترام الحقوق في التعامل مع السكان المحتاجين للمساعدة والحماية الإنسانية.

101. نؤكد على أن الدبلوماسية الإنسانية للاتحاد الافريقي والانخراط في العمل الإنساني يجب أن تسترشد بالمبادئ المؤسسة للوحدة الأفريقية الشاملة وحماية مصالح أفريقيا مع ضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية.

102. ندعو إلى اتخاذ إجراءات محددة لحماية النساء والأطفال المحاصرين في حالات النزاعات، ولا سيما في معالجة الحالات المتفشية من العنف الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس، بما في ذلك الاغتصاب والزواج المبكر في حالات النزوح.

103. نقر بالعوامل المسببة للنزوح القسري في القارة مثل الإرهاب والمشاريع التنموية وتغير المناخ. وندعو إلى إيجاد حلول شاملة ومنسقة تعالج مثل هذا القضايا الناشئة من منظور تنموي مع اتباع نهج متعدد الأبعاد.

104. بينما نقرّ بأن منعدمي الجنسية يواجهون وضعا إنسانيا خطيرا، نلاحظ أيضا أن عدم إيجاد حلول لوضع انعدام الجنسية قد يؤدي إلى النزوح القسري وانعدام الأمن. ونحث الدول الأعضاء، بدعم من الاتحاد الأفريقي، على اتخاذ تدابير لحماية منعدمي الجنسية وإيجاد حلول دائمة إلى جانب منع وخفض وتسوية حالات انعدام الجنسية في القارة.

105. وفيما يتعلق بحماية المدنيين في حالات النزاعات، نعترف ونشدد على مسؤوليتنا الأساسية في توفير الحماية والأمن والمساعدة الإنسانية وضمان الوصول المناسب دون عائق والفضاء الإنساني، وأمن العاملين في المجال الإنساني والبنية التحتي، طبقا للتشريعات الوطنية المعمول بها في كل دولة عضو.

106. نؤكد القانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني المبدئي كأسس للاستجابة الإنسانية ينبغي لها أن تدعم المنظومة الإنسانية المستقبلية.

107. نبدي قلقنا إزاء انتشار الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة غير الحكومية باعتبارها مشكلة متزايدة في انتهاك حقوق الإنسان، وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية في مناطق النزاعات، ونلتزم باتخاذ تدابير محددة لمحاسبة الجهات الفاعلة غير الحكومية الذين يعرقلون وصول العمل الإنساني إلى المدنيين المحاصرين في حالات النزاعات والعنف المعمم، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي و وفقا للصكوك القانونية للاتحاد الأفريقي بما في ذلك اتفاقية كمبالا.

108. نؤكد كذلك على ضرورة دراسة وتنظيم الوجود المتزايد للشركات العسكرية والأمنية الخاصة والآثار المترتبة عليها، وندعم الجهود المتواصلة، بما في ذلك تلك التي تبذلها المجموعة الأفريقية في إطار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، للنظر في إبرام صك دولي ملزم قانونيا لتنظيم أنشطتها.

8.5 الدعامة الثامنة: المعرفة والابتكار والبحوث والبيانات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

109. نعترف بأن البيانات الموثوقة والدقيقة ستقوم بدور مهم في تعزيز قدرات الدولة للتنبؤ والوقاية والاستجابة والتكيّف. ولذلك ندعو إلى ما يلي:

أ. الاستثمار في توليد المعرفة والابتكار والبحث.

ب. تعزيز القدرات الوطنية على الاستخدام المنتظم للبيانات الموجودة وجمع البيانات الجديدة، وتحليل المعلومات وتبادلها.

ج. تصنيف البيانات حسب الاحتياجات المحددة للسكان المتضررين من الأزمات الإنسانية لا سيما من حيث الجنس والعمر.

د. الاستثمار وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية ونظم المعلومات الجغرافية لجمع وتحليل وإنتاج ونشر بيانات مصنفة ذات مصداقية وموثوق بها لوضع السياسات المبنية على الأدلة

والتشجيع على استخدام نظام البيانات نفسه لقياس وتقييم فعالية السياسات واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة؛

هـ. يجب تعميم النقل المنهجي للتكنولوجيا والاستخدام المؤسسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل مستويات الإدارة، بما في ذلك إشراك وسائل الإعلام الاجتماعية والجماهيرية، مثل أدوات تمكين العاملين في المجال الإنساني على جميع المستويات ونشر المعلومات من أجل استجابة استباقية في مجال العمل الإنساني. وينبغي صياغة هذه الأدوات على جميع مستويات الحكم.

9.5. الدعامة التاسعة: دور المجتمعات المضيفة والسكان المتضررين، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني الأفريقي والمهجر والشباب

110. نكرّر بأنّ الشراكات الفعالة ذات التعزيز المتبادل تعتبر ذات أهمية قصوى في مجال العمل الإنساني. وعليه، ندعو إلى مشاركة الجماعية للمجتمعات المضيفة والسكان المتضررين والقطاع الخاص، والمنظمات الخيرية الأفريقية والمجتمع المدني الأفريقي والمهجر. وينبغي أن تكون الانشغالات الخاصة للمجتمعات المضيفة جزءاً من استراتيجية المساعدة.

111. نقرّ بأن المهجر يشكل أحد الموارد المهمة للقارة، لكنها لا تزال إلى حد بعيد غير مستغلة، ونلاحظ أن المهجر يمكن أن تقوم بدور مهم ليس فقط لمساهمتها المالية، ولكن أيضا في ضوء إمكاناتها في حشد الخبرات الاجتماعية، فضلا عن الضغط السياسي في الولايات القضائية الأجنبية للعمل الإنساني في أفريقيا. وإذ نقرّ بأهمية دور التحويلات المالية للمهجر في العمل الإنساني والتنمية، ندعو المجتمع الدولي إلى إزالة الحواجز ودعم الآليات الآمنة والقانونية لتدفقات التحويلات المالية.

112. نقدر أنّ المجتمع المدني يعتبر عاملا مهما في المجال الإنساني مع قدرة هائلة على الاستجابة في الوقت المناسب في هذا المجال مع معرفة أفضل للواقع على الأرض. وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لتعزيز دوره التكميلي. وندرك أن المجتمع المدني التقليدي كان الأساس لصمود المجتمعات المحلية الأفريقية لعدة قرون. بفضل خبرته الطويلة لسنوات طويلة، يمكن للمجتمع المدني أن يقوم بدور مهم باعتباره الأساس للمنظومة الجديدة ونقطة انطلاق لإصلاحات تدريجية.

113. نقر بالحاجة وندعو إلى تعزيز دور المنظمات العقائدية في الخطاب الإنساني بما في ذلك جهود بناء السلام.
114. نقر أيضا بأنّ الشباب يشكلون أكثر من نصف سكان أفريقيا وهم مصدر للطاقة التي يمكن تعبئتها من أجل تنمية القارة والاستجابة الإنسانية. وندعو إلى وضع سياسات جماعية للاستثمار في الشباب والاستفادة من إمكاناتهم الهائلة.
115. نشعر بالقلق لأن الشباب يشكلون هدفا محتملا للتطرف والتشدد. ونتعهد باتخاذ إجراءات لحشد الشباب من أجل مكافحة التطرف والتشدد. وبمثابة حجر الأساس لتحول المنظومة الإنسانية والنهضة الأفريقية. وفي هذا الصدد، نحتاج إلى وضع استراتيجيات جماعية لتعزيز القدرة الإنتاجية للشباب، بما في ذلك الزراعة التجارية والاستثمارية، مع وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام المشاركة كأداة لتمكين الشباب ونشر المعلومات من أجل استجابات استباقية فيما يتعلق بالعمل الإنساني، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية ولمزيد من مشاركة الشباب في الأنشطة المدنية. ونلاحظ أن هذه الاستراتيجيات تستوجب تعزيز تعبئة الموارد المحلية لدعم إقامة المشاريع بين الشباب الأفريقيين وتشجيع المزيد من المشاركة المدنية.

10.5 الدعامة العاشرة: تمويل العمل الإنساني والشراكات:

116. نعترف بأن شراكات فعالة تحكمها المساءلة المتبادلة تمثل وسيلة رئيسية لبناء المنظومة الإنسانية الاستباقية. ولكن نلاحظ أن الشراكات من أجل العمل الإنساني ينبغي أن تقوم على الاحترام والمسؤولية والشفافية والمساءلة المتبادلة.
117. يجب على الجهات الفاعلة في العمل الإنساني أن تضع وتعزز نظما فعالة لرصد وتقييم العمل الإنساني من أجل تحسين المساءلة وتحقيق مراقبة أفضل على تخصيص الموارد من أجل ضمان الفعالية وندعو إلى اتخاذ إجراءات لرصد استغلال واستخدام الموارد الاستراتيجية لأفريقيا مثل الطاقة والمياه.
118. يجب أن يحصل العمل الإنساني على مستوى تمويلي عال يمكن التنبؤ به من المجتمعات الإفريقية والدولية، والذي يسمح للعمل بكفاءة أكثر وتحسين فرص الحصول على مواد الإغاثة. وفي هذا الصدد، ندعو إلى اتخاذ تدابير ملموسة والتحلي بالإرادة السياسية لزيادة

الموارد بغية تنفيذ الموقف الأفريقي الموحد. وهناك حاجة إلى معالجة مسألة الفساد لضمان الاستخدام الجيد للموارد من أجل تنمية أفريقيا.

119. نعترف بأنّ التمويل هو المفتاح لاستجابة إنسانية فعالة. ويتعين على المجتمع الدولي استكشاف السبل التي تمكن المؤسسات المالية العالمية أن تقوم بدورها فيما يتعلق بتمويل الاستجابات الإنسانية في أفريقيا.

120. هناك حاجة ملحة لعكس الآثار المدمرة لتغير المناخ على أفريقيا. ويجب أن يكون تمويل تغير المناخ ينبغي أن تكون بمثابة حافز لتقديم الدعم الكافي، بما في ذلك من خلال تعبئة الموارد المالية التي يمكن التنبؤ بها، وفي الوقت المناسب من أجل تمكين البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، لمواجهة تغير المناخ والكوارث الإنسانية ذات الصلة. وبالتالي، يجب على نتائج قمة اسطنبول أن تركز على سرعة تنفيذ المقررات بشأن مختلف صناديق تغير المناخ بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الأخضر لتغير المناخ وآليات الدعم المالي الأخرى، بما في ذلك أجندة أديس أبابا من أجل العمل بشأن تمويل التنمية والالتزامات في إطار الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف حول تغير المناخ المقرر عقده في باريس في نوفمبر 2016.

121. نشعر بالقلق تجاه موارد القارة التي تم نهبها. وبالإشارة إلى توصيات فريق امبيكي الرفيع المستوى حول التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، ندعو، تبعا لذلك، إلى أن تركز نتائج اسطنبول على آليات لاستعادة الموارد المنهوبة من أفريقيا، وأن تستخدم هذه الأموال بشكل فعال من أجل تنمية أفريقيا والعمل الإنساني في القارة.

122. نشدّد أيضا على الحاجة إلى استراتيجية ولطرق مبتكرة لتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي. ولذلك ندعو إلى التحول إلى تعبئة الموارد الداخلية بوصفها عنصرا أساسيا لمنظومة إنسانية أفريقية فعالة. ومن شأن ذلك التأثير على القيادات الأفريقية في التعامل مع القضايا الإنسانية، ووضع أجندة أفريقية خاصة بما في ذلك من خلال تنفيذ التزاماتها بموجب إطار سينداي من جملة أمور أخرى.

123. ندعو إلى المشاركة القوية من القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي، بما في ذلك تدابير لتعزيز آليات التمويل الطويلة الأمد وغير التقليدية. وفي هذا الصدد، يتعين على أفريقيا استكشاف سبل زيادة مواردها الخاصة لتمويل الأعمال الإنسانية، بما في ذلك دعم مصرف التنمية الأفريقي، والقطاع الخاص، والهيئات الخيرية الأفريقية والتحويلات المالية من

المهجر، والمؤسسات العامة وشبه العامة التي تدير مثل هذه التحويلات المالية من أجل ترشيد وخفض التكاليف، مع مراعاة أثر مثل هذا النهج على استقلالية الاتحاد وطابعه.

124. في هذا الصدد، من الضروري أن ندعو الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى الإسراع بوتيرة تنفيذ توصيات فريق أوباسانجو الرفيع المستوى حول المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي.

125. نقر أنه من أجل تحقيق هذه الأهداف، هناك حاجة إلى وجود آلية لتقاسم عادل للأعباء الدولية ، وبصرف النظر عن ذلك، يجب أن يرتكز العمل الإنساني الأفريقي في المستقبل على روح الوحدة الافريقية والتضامن. ومن شأن مبادرة التضامن الأفريقي أن يحشد الدعم للدول الأعضاء في المواقف الصعبة.

126. وبينما نعترف بالمسؤولية الأساسية للدول الأعضاء من أجل حماية السكان المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، نؤكد أن المجتمع الدولي أيضا يضطلع بمسؤولية أساسية لتقاسم عبء المساعدات الإنسانية. ويجب على المجتمع الدولي تقاسم العبء المفروض على البلدان المضيفة في أفريقيا وضمان وسائل أكثر عدالة لتقاسم الأعباء على الصعيد العالمي، لا سيما في دعم هذه الدول الأعضاء المتضررة للتعامل مع تأثير اللاجئين والنازحين داخليا.

127. يجب على الدول الأعضاء إدراج القضايا الإنسانية في خطط التنمية الوطنية والإقليمية والقارية مع تخصيص الميزانية اللازمة لها. وفي هذا الصدد، هناك حاجة لتحويل التركيز من التدابير الرامية إلى لتعزيز استراتيجيات إدارة النازحين واللاجئين، ووضع هذا التركيز على إيجاد حلول دائمة ومستدامة.

128. نرحب بنتائج مشاورات القمة العالمية للعمل الإنساني التي أوصت **بتعامل جديد مع شؤون اللاجئين** مع التركيز على دعم البلدان المضيفة لمساعدتهم في التخفيف من آثار ضيافتهم. ينبغي الاعتراف أيضا بدور البلدان والمجتمعات المضيفة كإسهامات قيمة في المساعدة الإنسانية وينبغي تقديره كميا.

سادسا – ما بعد قمة اسطنبول وأليات التنفيذ:

129. ندعو إلى وضع خطة عمل ما بعد قمة اسطنبول لتكون بمثابة آلية لتنفيذ نتائج القمة العالمية حول العمل الإنساني.

130. غير أننا ندرك أن الأجندة الأفريقية للعمل الإنساني مستمرة ولن تقتصر على الحدث في اسطنبول. لذلك، بعد انتهاء القمة العالمية للعمل الإنساني في مايو 2016، سيتم عقد مؤتمر أوروبي مطلع عام 2017، لدراسة آليات تنفيذ التزاماتنا والأجندة الأفريقية حول النزوح القسري.
131. وعليه، ندعو المفوضية للشروع في عملية تفعيل الوكالة الأفريقية للعمل الإنساني وإطار السياسة الإنسانية، مدعومة بخطة عمل 10 سنة حول قضايا النزوح القسري في أفريقيا، مع أخذ آثاره القانونية والهيكلية والمالية في الاعتبار.
132. نقر أيضا بأن تحقيق التغيير المنشود يتطلب تنفيذ هذه التوصيات أمر بالغ الأهمية. لذلك ولتتبع هذه العملية في أقل مستوى، ينبغي إنشاء منصة استشارية إقليمية لتعزيز التنسيق والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، إلى جانب أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأخرى من أجل زيادة التوعية والوصول إلى كافة شرائح المجتمع الأفريقي.

الخاتمة:

نحن، رؤساء دول الاتحاد الأفريقي:

---

133. **نشيد** بالعملية السياسية في صياغة الموقف الأفريقي المشترك بشأن الفعالية الإنسانية التي تمثل حقا تطلعاتنا. كما نشيد بجهود، سعادة السيد بان كيمون، الأمين العام للأمم المتحدة في إصلاح المنظومة الإنسانية العالمية وفي عقد أول قمة عالمية للعمل الإنسانية في التاريخ.
134. **نؤكد من جديد** دعوتنا لمنظومة إنسانية أكثر عدالة تأخذ في الاعتبار الاهتمامات الأفريقية، بل يعيد المبدأ الدولي التي تحدد إنسانيتنا.
135. **نؤكد عزمنا** على معالجة الأسباب الجذرية للتهجير القسري في القارة، من أجل ضمان السلم والاستقرار والازدهار للأجيال القادمة.
136. **نوصي** بأن تولي نتائج القمة العالمية الإنسانية اهتماما كاملا للإصلاحات المناسبة لنظام إنساني شامل ووجيه، لضمان الحماية الفعالة والمساعدة للسكان في الأزمات الإنسانية.

137. **نؤكد مجددا** على مبادئ الوحدة الأفريقية الشاملة و القيم الأفريقية المشتركة كأسس لمساعينا المستقبلية في معالجة القضايا الإنسانية.
138. **تلتزم** برؤيتنا على المدى البعيد والأهداف المستلهمة من القانون التأسيسي للاتحاد وأجندة 2063، وندعو إلى وضع أجندة إنسانية عالمية على الأمد الطويل.

أديس أبابا، إثيوبيا، في 30 يناير 2016